أسلوبُ التأويل وأثره في فهمِ النصِّ النحويِّ

أ.د. رياض يونس السوّاد
كلية التربية للعلوم الإنسانية / جامعة ذي قار
م.م. إيهاب حسين علي ناصر
المديرية العامَّة لتربية ذي قار
ehabhusseinali@utq.edu.iq

الملخص:

يتناولُ هذا البحثُ أسلوبَ التأويل وأثره في فهم النصّ النحويّ، إذ يسعى الباحثُ إلى إبراز وظيفة التأويل بعدّه أسلوباً توسّله النحويون لتحديد وفهم مقصدية النص النحويّ، وقد ركّز البحثُ على تحديد مفهوم التأويل فضلاً عن ذكر أهمّ أسبابه ثم بيان وسائل التأويل النحوي التي وظّفها النحويون بهدف تبيين النص بصورة تجعله آخر الأمر متّفقاً مع القواعد النحوية المطّردة.

الكلمات المفتاحية:(التأويل، النّحو، الشّروح النحويّة ،الفهم ، النصّ).

Interpretation style and it's impact on understanding the grammatical text

Prof.Dr. Riyadh Younis Al.Sawad
College of Education for Human Sciences, Thi – qar University
A.L. Ehab Hussein Ali Nasser
General Directorate of Thi – qar Education

Abstract :

This research deals with the method of interpretation and it's impact on understanding the grammatical text, as the researcher seeks through this research to highlight the function of interpretation after it is one of the methods of authorship used by grammarians to define and understand the intent of the grammatical text. The grammatical interpretation that grammarians employed with the aim of clarifying the text in a way that makes it finally consistent with the regular grammatical rules.

Keywords: (interpretation, syntax, grammatical explanations, understanding, text).

المقدّمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ للهِ ربّ العالمين ، والصلاة والسلام على محمد وآله الطيّبين الطاهرين ، وبعد:

يعدّ أسلوب التأويل من الأساليب التي استعان بها النحويون لتحديد وفهم مقصدية النص النحوي، إذ يهدفُ النحويُّ من استعمال هذا الأسلوب بوسائله المتنوّعة كالحذف والزيادة والتقديم والتأخير إلى تبيين النصّ بصورة تجعله آخر الأمر متّفقاً مع القواعد المتّبعة. لذلك سيركزُ هذا البحثُ على أسلوب التأويل ويبيّن أثره في فهم النصّ النحويّ ؛إذ سيقدّم تعريفاً لمفهوم التأويل ثم ذكر أهمّ أسبابه ، ومن ثَمَّ عرض وسائل التأويل وطرائقه التي اعتمدها النحويون لأجل تحقيق التوافق بين النصوص والقواعد النحوية المطّردة.

مفهوم التأويل:

نستطيع أن نردّ كلّ نصّ من النصوص إلى تراكيب أو جمل، وأن نردّ كلّ تركيب أو جملة إلى ألفاظَ مفردةٍ، فإذا تساءلت عمّا تنطوي عليه الجمل والألفاظ من عناصر فكريّة، وعن السُبل التي تعينك على فهمها أجابك علماءُ العربية بأنَّها ثلاثةُ أمور: (المعنى، والتفسير، والتأويل)

وأنّ هذه الأمور وإن اختلفت فإنَّ المقاصدَ بها متقاربة؛ أمّا المعنى فهو القصد والمراد تارة، والبروز والظهور تارة أخرى[١] ،وأمَّا التفسير فهو إطلاق المحتبس، وفكّ المستغلق[٢]، وقيل: التفسير هو أن يكون في الكلام لبْسٌ وخفاء، فيُؤتى بما يزيله ويفسّره[٣].

وأمَّا التأويل فمعناه لُغة مآل الأمر وعاقبته، من (آلَ يؤولُ، أي: رجع). قال ابن منظور:((الأوْلُ الرجوع، آلَ الشيءُ يؤولُ أوْلاً ومآلاً: رجع ،وأوَّل إليه الشيءَ: رَجَعه ،وألْت عن الشيء: ارتددت))[٤].وجاء في القاموس المحيط:((وأوَّلَ الكلامَ تأويلاً ، وتأوّلَه: دبَّرَهُ وقدَّرهُ وفسَّرَهُ)) [٥].

والتأويل في الاصطلاح :((نقل ظاهر اللفظ عن وضعه الأصلي إلى ما يحتاج الى دليل لولاه ما تُرك ظاهر اللفظ)) [٦].

وقد ارتبط التأويل بوصفه أداة لفهم النصّ بالعلوم الأخرى، فتعددت تعريفات التأويل عند الأصوليين وعند المفسّرين، فهو عند الأصوليين:((نقل اللفظ عمّا اقتضاء طاهره، وعمّا وضع له في اللغة إلى معنى آخر ، فإن كان نقله قد صحّ ببرهان وكان ناقله واجب الطاعة فهو حقّ، وإن كان نقله بخلاف ذلك أطرح ولم يلتفت إليه وحكم لذلك النقل بأنَّه باطل))[٧] .

وعند المفسّرين:((صرف الآية إلى معنى موافق لما قبلها وما بعدها تحتمله الآية غير مخالف للكتاب والسنّة من طريق الاستنباط))[٨].

وإذا أردنا تحديد الحيز الدلاليّ لمصطلح التأويل النحوي في التراث اللغويّ العربي علينا أوّلاً عرض المنهج العام الذي توسّله النحويون في بناء القواعد النحوية.

لقد انطلق النحويون في التقعيد النحوي من الواقع اللغوي في عصر الاستشهاد، ثمّ لمَّا أكملوا بناء صرح القواعد النحوية وفق المنهج الاستقرائيّ أعادوا عرض وحمل النصوص اللغوية على القواعد النحوية التي توصّلوا إليها ، فما وافق بناؤها التركيبيّ هذه القواعد قبلوه وما خالفها اضطروا إلى تأويله للجمع بين النصّ اللغويّ والقاعدة النحويّة.

وعلى هذا الأساس يمكن القول إنَّ التأويل النحويّ أسلوب لجأ إليها النحويون للتوفيق بين القواعد النحوية التي توصّلوا إليها وبين النصوص اللغوية المخالفة في تركيبها لهذه القواعد، والغريب أنَّهم مارسوا مفهوم هذه الوسيلة في كتبهم بطريقة عملية دون أن يعطوا لها تعريفاً – في حدود اطلاعي – جامعاً مانعاً، باستثناء بعض الإشارات والتي رغم غموضها تقترب من تحديد الحيز المفهومي لمصطلح التأويل النحوي، ومن ذلك ما أشار إليه السيوطي في كتابه الاقتراح ،إذ قال:((قال أبو حيَّان في شرح التسهيل: التأويل [النحويّ] إنَما يسوغ إذا كانت الجادَّة على الشيء، ثم جاء شيءٌ يُخالف الجادّة فيُتأوّل ...))[٩].

والمقصود بالجادّة في كلام أبي حيَّان ليست النصوص اللغوية وإنَّما القواعد النحوية التي تحكم هذه النصوص بدليل أنَّه قال: ((ثم جاء شيءٌ يُخالف الجادّة فيُتأوَّل)) ، والشيء هنا هو النصّ اللغوي، أي أنَّه إذا خالف في تركيبه القواعد النحوية التي يلتزم بها النحويون فإنَّه يُتأوَّل ويُعاد إنتاجه بصورة تتفق مع هذه القواعد، وعليه يمكن القول إنَّ التأويلَ النحويَّ آليةٌ وظّفها النحويون لحلّ إشكال التعارض بين نصٍّ لغويٍّ فصيحٍ وقاعدة نحوية مُلتزَم بها، فلا يمكنُ ردُّ هذا النص؛ لوروده عن فصيحٍ مُحتَجّ بكلامه، ولا تُنقض القواعد به، لأنَّها أصول لا تُنقض بمجرد ما سُمع، ولهذا يجب ردّ ما ورد من ذلك للأصول بالتأويل، كما أشار إليه أبو حيَّان بقوله: فيُتأوَّل[١٠].

لقد طبّق نحاتنا المتقدّمون آلية التأويل النحوي بأساليبها المختلفة (الحذف، والزيادة، والتقديم ، والتأخير...) تطبيقاً متناثراً في مؤلفاتهم لكنهم لم يُعرّفوه تعريفاً علميّاً ؛ فهم لم يبحثوا موضوع التأويل بحثاً مباشراً في كتب أصول النحو، وربما كان السبب في ذلك أنَّ التأويل لم يتّخذ له صورة مستقلّة في أذهان الدارسين كفكرة القياس مثلاً، فقد طبّقوا مظاهره من دون أن يربطوا تلك المظاهر بعضها بالبعض الآخر ويجمعوها تحت عنوان واحد[١١].

وعليه يمكن القول إنَّ مصطلح التأويل النحوي لم يضبط مفهومه العلمي ضبطاً دقيقاً إلا في النصف الثاني للقرن العشرين، فقد عرَّفه محمد عيد بقوله: ((التأويل عامّة هو صرف الكلام عن ظاهره إلى وجوه خفيّة تحتاج لتقدير وتدبّر، وأنّ النحاة قد أوّلوا الكلام وصرفوه عن ظاهره ؛ لكي يوافق قوانين النحو وأحكامه))[١٢].

وقد جمع علي أبو المكارم ما تفرّق من مفاهيم في أذهان النحويين الذين سبقوه حول ظاهرة التأويل النحوي[١٣] فحللها تحليلاً علمياً ، ثمّ حدد مفهومها العلمي بقوله :((ومعنى هذا أنَّ التأويل يعني تبيين النصّ بصورة تجعله آخر الأمر متّفقاً مع القواعد المتّبعة، ومن هنا اتّخذ التأويل النحوي مفهومه في التراث النحوي، وأصبح يُطلق على الأساليب المختلفة التي تهدف إلى إسباغ صفة الاتساق على العلاقة

بين النصوص والقواعد، وصار كظاهرة نحوية يعني صبّ ظواهر اللغة المنافية للقواعد في قالب هذه القواعد))[١٤].

وعرّف غازي مختار طليمات التأويل في النحو بأنّه((النظر فيما نقل من فصيح الكلام مخالفاً للأقيسة والقواعد المستنبطة من النصوص الصحيحة، والعمل على تخريجها وتوجيهها لتوافق بالملاطفة والرفق هذه الأقيسة والقواعد، على ألا يؤدّي هذا التوجيه إلى تغيير القواعد أو زعزعة صحتها واطرادها))[١٥].

نصلُ من هذا كلّه إلى أنّ التأويل النحويّ مظهرٌ من مظاهر سلطة القواعد النحوية على النصوص اللغوية، وتتجلّى آثار هذه السلطة في احتمالين لا ثالث لهما:

أوّلاً: قبول النصوص الموافقة للقواعد النحوية.

ثانياً: ضرورة تأويل النصوص المخالفة للقواعد النحوية تأويلاً يعيد صياغتها وإنتاجها بشكل يوافق هذه القواعد.

أسباب التأويل:

تلتقي أسباب متعددة لحمل النصوص على غير ظاهرها لعلّ أهمّها ما يأتي[١٦]:

١-اصطدام بعض النصوص بالسماع الفصيح المطّرد المعتمد في تقعيد القواعد.

٢- نظرية العامل النحوي.

٣-الافتتان في الأوجه الإعرابية ، ويكثر الافتتان فيما فيه علامات إعراب غير ظاهرة.

٤- المعنى، إنَّ حمل اللفظ على الظاهر أحياناً قد يؤدّي إلى فساد المعنى ، مِمَّا يجعل اللجوء إلى التأويل ضرورة.

٥- المذاهب الدينية، حاولت بعض الفرق الإسلامية أن تؤوّل النصوص التي لا تتفق مع معتقداتهم، ولعل أكثر الفرق تأويلاً في التنزيل المعتزلة[١٧].

٦-الاحتجاج للقراءات القرآنية: لقد كان للقراءات السبعية والشاذة أثر قوي في الإكثار من التأويلات ؛إمَّا لإبعادها عن الضعف والشذوذ وإمَّا لإخضاعها للأصول النحوية خوفاً عليها من الانهيار.

٧- الخلاف النحوي.

طرائق التأويل النحوي:

إذا كان الأخذُ بالظاهر هو الأصل في درس الألفاظ والتراكيب لفهم المعاني واستنباط الأحكام فإنَّ اللجوء إلى التأويل وسيلة فرعية تساعد الدارس على بلوغ هذه الغاية. إذ إنَّ تنوّع أساليب العرب وقّف النحويين على تراكيب يتعذّر فيها حملها على ظاهرها ، ولهذا اضطروا إلى تأويلها على طرائق مختلفة ، غير أنّها على اختلافها توافق قواعد النحو، فما أبرز هذه الطرائق؟

١-إعادة الصياغة بالتقديم والتأخير:

من طرائق التأويل النحوي هي إعادة ترتيب الألفاظ في بناء التركيب. فمن المعروف أنَّ لكل عنصر

من عناصر التركيب الفصيح موضعه في بناء الجملة؛ فالفعل يسبق الفاعل، ورتبة المفعول به تعقب رتبة الفاعل ، غير أنَّ المفعول قد يتقدم في نحو:﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ ﴾[١٨] ، وقد يكون تقدّمه واجباً في نحو: ﴿فَأَمَّا ٱلۡيَتِيمَ فَلَا تَقۡهَرۡ ٩وَأَمَّا ٱلسَّآئِلَ فَلَا تَنۡهَرۡ ١٠﴾ [١٩] ، وفي نحو: أدَّبَ الغلامَ أبوهُ، إذ لو قلت: أدَّب أبوه الغلامَ لعاد الضميرُ إلى متأخّر لفظاً ورتبة، وهذا العود يمنعه النحويون[٢٠].

وربما كانت هذه الصورة من صور التقديم والتأخير ضعيفة التأثير في تحديد المعنى ؛لخلّوها من التعقيد، غير أنَّ تداخل التقديم والتأخير في البيت الواحد قد يربك القارئ، فلا يستطيع فهمه ما لم يعد بناء التركيب وفق القواعد والأساليب المألوفة. ومن هذه الصورة المعقّدة ما رواه الشرَّاح في مسألة(الفصل بين المضاف والمضاف إليه) ؛ إذ قال أبو جعفر النحاس(٣٣٨هـ):

قال ذو الرمة[٢١]:

كأنّ أصوات، من إيغالهن بنا أواخر الميس أصوات الفراريج

تأويل الكلام: كأنّ أصوات أواخر الميس أصوات الفراريج من ايغالهن بنا.

وقال آخر[٢٢]:

هما أخوا في الحربِ من لا أخا لـه إذا خافَ يوماً نبوةً فدعاهما

تأويل الكلام: هما أخوا من لا أخ له في الحرب.

ومن الشواهد التي أوردها ابنُ عصفور والتي فُصِلَ فيها بين المتضايفينِ ، قول الشاعر[٢٣]:

فزجَجْتُها بمزجّةٍ زَجَّ القلوص أبي مزادهَ

وأصل الكلام : زجّ أبي مزادة القلوصَ .

وقوله[٢٤]:

تمرُّ على مَا تستمرُّ وقد شفتْ غلائلَ عبد القيس مِنها صدورِها

وأصل الكلام : وقد شفت عبد القيس ، أي هذه القبيلةُ ، منها غلائلَ صدورِها.

وقول الشاعر[٢٥]:

نفى الذّمّ عن أثوابهِ مثلما نفى أذى – درنًا عن جلده الماءُ – غاسِل

إذ يريد : مثل نفي الماء أذى غاسل درنا عن جلده.

لا سبيل إذن إلى فهم النصوص السابقة إلا بإعادة ترتيب الألفاظ وفق المراتب التي قدرتها قواعد النحو، أي: وفق الأساليب التي التزمها العرب في تراكيبهم الصحيحة الفصيحة. وبذلك نصل إلى المعنى عن طريق هذا التأويل النحوي.

إنَّ التأويل الذي ذكرناه لم يكن أكثر من ترتيب سليم للألفاظ، الغرض منه مساعدة الفكر على السير في طريق مستقيم إلى المعنى.

٢-الحمل على المعنى:

إنَّ معنى حمل الشيء على الشيء: الحاقه به وإعطاؤه حكمه، ويكون ذلك: إما على اللفظ، وإما على

الموضع، وإما على المعنى فيكون الكلام – حينئذ– محمولاً على المعنى، والحمل على المعنى هو أن يكون الكلام في معنى كلام آخر، فيحمل على ذلك المعنى، أو أن يكون للكلمة معنى يخالف لفظها، فيحمل الكلام على المعنى دون اللفظ، وبذلك يكون الحمل على المعنى: ما ليس حملاً على اللفظ، ولا حملاً على الموضع أو المحل. قال ابن جني عن الحمل على المعنى: ((وقد شاع عنهم حمل ظاهر اللفظ على معقود المعنى، وترك الظاهر إليه، وذلك كتذكير المؤنث، وتأنيث المذكر، وإفراد الجماعة، وجمع المفرد. وقد فاش عنهم))[٢٦]، وأفرد له فصلاً في (باب شجاعة العربية)[٢٧] ،قال في هذا الفصل:((اعلم أنَّ هذا الشرج[٢٨] غور من العربية بعيد، ومذهب نازح فسيح، وقد ورد به القرآن وفصيح الكلام منثوراً ومنظوماً، كتأنيث المذكر، وتذكير المؤنث، وتصوّر معنى الواحد في الجماعة، والجماعة في الواحد))[٢٩].

ومن أمثلة الحمل على المعنى في الشروح النحوية ما ورد في شرح أبيات سيبويه لأبي جعفر النحاس ؛إذ ذكر في (باب ما غير فيه عن المضاف مرة إن شئت وإن شئت عن المضاف اليه). جاء في شرح البيت ((وهو ما جمع بين مذكر ومؤنث فيردّ الفعل على المعنى ،قال جرير[٣٠]:

رأت مرّ السنين أخذن مني كما أخذ السرار من الهلال

فقال: مرّ السنين أخذن مني وكان يلزمه أن يقول: أخذ مني ؛ لأنّ المرّ مذكر ولكن لما كان المرّ من السنين ردّ الفعل على السنين كما قال تعالى﴿يُبُنَيَّ إِنَّهَآ إِن تَكُ مِثۡقَالَ حَبَّةٖ مِّنۡ خَرۡدَلٖ ﴾[٣١]؛ فأنّث الفعل والمثقال مذكر ولكن لما كان المثقال من الحبّة ردّ الفعل على الحبّة، وهذه حسنة له بربط السبب بالمسبب))[٣٢].

ومن أمثلة ذلك أيضاً ما وجد في ردِّ ابن عصفور على مَن زعم أنَّ (كلا وكلتا) مثنّيان بدليل إخبار العرب عنهما إخبار المثنى ،قال :كلاهما لا يطلقان ((فالجواب: إنَّ ذلك قليل ووجهه الحمل على المعنى ؛لأنَّ "كلا وكلتا" وإنْ كانا مفردي اللفظ فهما مثنّيان في المعنى ،وقد جمع الأسودُ بن يعفر الحمل على اللفظ والحمل على المعنى في بيت واحد ، فقال[٣٣] :

إنّ المنيّةَ والحُتوفَ كلاهما يوفي المنيّة يرقبان سوادي

فقال : يوفي حملا على اللفظ ،ويرقبان حملا على المعنى))[٣٤].

وفي قول الشاعر:

وإن كلاباً هذه عشرُ أبطن وأنت بريءٌ من قبائلها العشرِ

قال ابن عصفور:((فأنّت الأبطن حملاً على المعنى؛ ولذلك أسقط التاء من العدد، كأنَّه قال: عشر قبائل، فكأنَّه وضع الأبطن موضع القبائل))[٣٥].

واستعمله ابنُ مالك حين أورد بيت عمر بن أبي ربيعة:

فكان نصيري دون من كنتُ أتقي ثلاثُ شخوصٍ كاعبانِ وأعصرُ

فقال: ((عنى بالشخوص جواري؛ فلذلك حذف التاء. ولو راعى الظاهر لقال: ثلاثة شخوص؛ لأنّ

الشخص مذكر))[٣٦].

وكذلك قول الشاعر:

وقائعُ في مضر تسعةٌ وفي وائلٍ كانت العاشرة

فإنَّه ((عنى بالوقائع مواقف وأيَّاماً فأثبت تاء تسعة، ولولا ذلك لحذفها؛ لأنَّ الوقائع جمع وقيعة، وتأنيثها ظاهر)) [٣٧].

ورأى بعض الباحثين المحدثين أنَّ هذا الأسلوب من التخريج محاولة لتأويل النصوص المخالفة للقواعد على نحو يجعلها سائغة أو مشروعة؛ إذ قال علي أبو المكارم:((هذا الأسلوب هو أهم أساليب تأويل النصوص المخالفة لقواعد التطابق، وهو بدوره يبدأ من الأحكام المأخوذة من القاعدة ومحاولة إسباغها على النص))[٣٨].

ونحن لا ننكر ما ذهب إليه، غير أننا نرى إلى جانب ذلك أنَّ في الحمل على المعنى دليلاً على مرونة النحو، وعلى ثراء العربية. أما المرونة فتتمثّل في طواعية النحو وقدرة القواعد على تمثل النوادر. وأمّا الثراء فيتمثل في تعدد الأساليب وتنوع التراكيب واستنادها إلى الخيال الخصيب في ابتكار غير المألوف منها.

٣-الحمل على الموضع:

الأصل في الكلام أن يكون محمولاً على اللفظ، وهو الكثير الجاري في لغة العرب وفيه تحصل المطابقة من حيث الإعراب ومن حيث الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث وغير ذلك وقد يكون محمولاً على الموضع أو على المعنى وله شواهد كثيرة[٣٩].

ومن أمثلته، حمل الاسم المعطوف على موضع حروف الجرّ وما عملت فيه؛ إذ قرر السيرافي أنَّك لو قلت: (مررتُ بعبدِ الله وزيداً)، جاز على تأويل: لقيتُ عبدَ الله وزيداً ،وجزتُ عبدَ الله وزيداً، وذهب إلى أنَّ قولك: أعبدَ الله مررتَ به، أولى وأجود؛ لأنَّ (عبد الله) لا يمكن جرّه بالباء الظاهرة ولا بباء مضمرة، أما الأول فلإشتغالها بالضمير، وأما الثاني فلأنَّ الجار لا يضمر[٤٠].

وقولك: (مررت بعبد الله وزيد) يمكن جر (زيد) بالعطف على (عبد الله)، فلما جاز نصبه، كان نصب المستفهم عنه أولى لما ذكرنا.

والباء الجارة ليست تمنع المجرور من أن يكون في معنى مفعول، فلذلك جاز أن يحمل المعطوف عليه على الفعل، وإن كان الفعل الظاهر يصل بحرف جر، قال جرير[٤١]:

جِئني بمثل بني بدرٍ لقومهم أو مثلَ أُسرةِ منظورِ بنِ سيَّارِ

ومثله قول العجاج[٤٢]:

يذهبنَ في نجدٍ وغوراً غائرا

فنصب (وغورا)؛ لأنَّه حمله على موضع الجار والمجرور ؛ لأنَّ معنى: يذهبن فيه: يسلُكن فيه ،فكأنَّه قال: ويسلُكن غوراً غائرا[٤٣].

وتأوّله بقوله: ((ومعنى: جئني بكذا، أي: أعطنيه، فكأنَّه قال: أعطني مثلَ بني بدر أو مثلَ أسرة منظور))[٤٤].

ومن أمثلة العطف على الموضع أيضاً ما ذكره الجرجاني في قول رؤبة[٤٥]:

قد كنتُ داينت بها حسّانا مخافةَ الإفلاس واللّيانا

يحسن بيعَ الأصلِ والقيانا

إذ قال:((إنَّه عطف الليانا على موضع الإفلاس والقيان على موضع الأصل))[٤٦].

ويجوز الوصف على موضع ما أضيف إليه المصدر ،قال ابن يعيش: ((والنعتُ في ذلك كالعطف في جواز الحمل على اللفظ والمعنى تقول فيه: عجبتُ من ضربِ زيدٍ الظريفِ بالخفض على اللفظ والظريفُ بالرفع على المعنى))[٤٧].

ومن ذلك قول لبيد[٤٨]:

حتى تهجَّر في الرواحِ وهاجهُ طلبُ المعقّبِ حقَّهُ المظلومُ

فالمظلوم وصفٌ للمعقب على موضعه؛ لأنّه في موضع رفع فاعل.

وقال الآخر[٤٩]:

السالكُ الثغرةَ اليقظانَ سالُكها مشيَ الهَلوكِ عليها الخيعلُ الفُضُلُ

فالفضل وصفٌ للهلوك على الموضع؛ لأنَّها في موضع الفاعل[٥٠].

٤-الحذف:

من استعراض الطرائق المتّبعة في التأويل، ومن مقارنة بعضها ببعض يتبيّن لنا أنَّ الحذف ألصقها بالأساس الراسخ الذي شمخ عليه صرح النحو، وهذا الأساس هو مبدأ العامل والمعمول. فمتى وجد النحوي معمولاً نقّب عن عامله، فإن وجده في النصّ ربطه به، وإن لم يجده التمس له وجها من أوجه التأويل.

ويرتبط الحذف بركن آخر من أركان الفكر النحوي، وهو الإسناد، فالعمد في بناء الجملة العربية هي المسند بأنواعه كالفعل والخبر وما أشبههما والمسند إليه بأنواعه كالفاعل والمبتدأ وما أشبههما. وكل ما لم يكن عمدة كان فضلة، والفضلات أكثر الكلام، ومنها المنصوبات والمجرورات والتوابع. فإذا وجد النحوي مسنداً ولم يجد مسنداً إليه بحث عن قسيمه، وإذا وقع على المسند إليه ولم يقع على المسند نقّر عن قسيمه أيضاً، فإن ظفر بطلبته في النص مقدمة أو مؤخّرة أعاد بالتأويل ترتيب التركيب، ليربط عناصر الكلام بعضها ببعض. وإن لم يظفر بها حلل وأوَّل وعلل ليخرج بالتركيب من شكله الأدبي الموروث المختصر إلى شكله النحوي التامّ المفترض.

عني بدراسة الحذف كبار النحويين، وخصّوه بفصول مفصّلة من كتبهم. ومن أبرز النحويين الذين توفروا على دراسته ابن جني الذي خصّه بفصل مطوّل من خصائصه في (باب شجاعة العربية)[٥١]. إذ قال:((قد حذفت العرب الجملة، والمفرد، والحرف، والحركة، وليس شيء من ذلك إلا عن دليل عليه، وإلا

كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب بمعرفته)) [٥٢].

ووصفه الجرجاني في(دلائل الإعجاز)؛إذ قال((هو باب دقيق المسلك لطيف المأخذ عجيب الأمر شبيه بالسحر فإنك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة، وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتمَّ ما تكون بياناً إذا لم تُبنْ))[٥٣].

ومن أمثلة الحذف :

أ-حذف بعض تراكيب الجملة للضرورة :

قال العجاج[٥٤] :

قواطنا مكةَ من وُرق الحَمِي

ورد هذا البيت في سياقات الحذف عند السيرافي، إذ حذف الميم فبقي (الحما)، وقلب ألف (الحمام) ياء، وهذا جائز في الضرورة، قال السيرافي بعد أن أورد البيت: وهو يريد (الحمام)، فرخَّمها.

وفي كيفيّة ترخيمها ثلاثة أوجه ؛ يجوز أن يكون حذف الألف والميم من (الَحمَام) ؛ للترخيم الذي ذكرناه ، فبقى : " الحم" فخفضه وأطلقه للقافية.

والوجه الثاني : أن يكون حذف الألف ، فبقي(الحَمَم) فأبدل من الميم الثانية ياء استثقالاً للتضعيف .

والوجه الثالث من الترخيم: ترخيم التصغير ، وهو جائز في الكلام وفي الشعر وهو أن تصغّر الاسم على حذف ما فيه من الزوائد ، كقولهم في تصغير(أزهر) : (زُهَيْر) ، وفي تصغير(حارث) : حُرَيْث[٥٥].

وذهب سيبويه وجماعة من النحويين إلى أنَّ هذا الترخيم ضرورة [٥٦]؛ لأنَّه لا يصلح أن يدخل عليه حرف النداء ، لما فيه من الألف واللام، فهو حذف على غير جهة الترخيم الاصطلاحي. وقال بشذوذه بعض النحويين كالعكبري، وابن مالك، وابن الحاجب[٥٧].

ب-حذف المضاف:

نقل ابنُ عصفور عن الكوفيين زعمهم أنّ (مِنْ) تكون لابتداءِ الغايةِ في الزمانِ[٥٨]، واستدلّوا على ذلك بقوله تعالى: ﴿ لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُۚ ﴾[٥٩] ، ومن ذلك قوله تعالى:﴿ لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ ﴾[٦٠]،ومن ذلك قول الشاعر[٦١]:

مِنْ الصّبحِ حتّى تغربَ الشّمسُ لا ترى مِنْ القومِ إلا خارجيّاً مسوّما

وكذلك قول الآخر[٦٢] :

أتعرفُ أم لا رسمَ دارٍ معطّلا مِنْ العامِ تلقاهُ ومِنْ عامٍ أوّلا

وقول زهير[٦٣]:

لمِنْ الدّيارِ بقُنّةِ الحجرِ أقويْنَ مِنْ حِجَجٍ ومِنْ دهر

ولمَّا رأى أبو علي الفارسيُّ كثرةَ مجيء هذا ارتاب فيه، فقال:((ينبغي أنْ يُنظر فيما جاءَ من هذا ، فإنْ كثُر قيسَ عليه، وإنْ لم يكثر تُؤوّل)) [٦٤]، فردّ ابن عصفور على ذلك، وبيّن أنّه لم يكثر كثرةَ توجب

القياس ، بل لم يجيء من ذلك إلا تلك الشواهد،((فلذلك وجب تأويل جميعِ ذلك على حذفِ مضافٍ...))[٦٥].

وهذا من أصول البصريين ، فهم حريصون على اطّراد القاعدة ، والنصوص التي لا تستجيب لما استقرّ عندهم يفزع فيها إلى التأويل.

٥-الزيادة:

الزيادة مظهر من مظاهر التأويل النحوي مقابلة لظاهرة الحذف في الفكر النحوي العربي، فإذا كان الحذف يقوم على مبدأ وجود فائض في المعمولات في بنية النص (البنية التحتية للنص > من البنية السطحية) فإنَّ الزيادة مبنية على مبدأ وجود فائض في العوامل (البنية التحتية للنص < من البنية السطحية) ، ودعوى الزيادة هذه هي الجانب المكمل لدعوى الحذف فإنها تبدأ بدورها [الزيادة] من الصورة الذهنية للنص [البنية التحتية] وليس من النص نفسه [البنية السطحية]، ومن ثم فإنها تجرده من خصائصه وتغفل مقوماته، وإذا كانت الصورة الذهنية الممتدة عن ما تستلزمه القواعد قد أسلمت من قبل إلى تقدير وجود صيغ لا وجود لها بالفعل [الحذف] لتكمل أطراف العمل النحوي، وأركان الجملة العربية، فإنها قد فرضت هنا إغفال اعتبار بعض الصيغ الموجودة في الواقع وإلغاء ما لها تأثير [الزيادة][٦٦].

ومن أمثلة الزيادة: زيادة (إنْ):

قرر السيرافي أنّ (إنْ) المكسورة قد تدخل على (ما) إذا استعملت اسماً في معنى الحين، نحو قولك: انتظرني ما إنْ جلس القاضي، أي: حين جلوسه، قال الشاعر[٦٧] :

ورجِّ الفتى للخير ما إنْ رأيتهُ على السنِّ خيراً لا يزالُ يزيدُ

أي: مدة رؤيته.

(إنْ) المكسورة الساكنة النون مشتركة بين كونها شرطية، ومخففة من الثقيلة، ونافية، وزائدة. والزائدة على ضربين: كافّة ومكفوفة، فالكافّة بعد (ما) الحجازية، نحو: ما إنْ زيدٌ قائمٌ. وغير الكافّة لها أربعة مواضع[٦٨]: بعد(ما)الموصولة الاسمية، وبعد (ألا) الاستفتاحية، وبعد مدّة الإنكار، وبعد(ما) المصدرية، ومنه قول الشاعر[٦٩]:

ورجِّ الفتى للخير ما إنْ رأيتهُ .....

وذهب الفرّاء إلى أنّ (إنْ) و(ما) في مثل: ما إنْ قامَ زيدٌ، حرفا نفي ترادفا كترادف حرفي التوكيد في: إنَّ زيداً لقائمٌ[٧٠].

وضعّفه بعضهم؛ لامتناع اجتماع حرفين لمعني من غير فاصل[٧١].

والذي يراه الباحث زيادة (إنْ) بعد(ما) المصدرية؛ لشبهها في اللفظ بـ (ما) النافية.

الخاتمة:

يتبيّن مِمَّا تقدّم أنَّ أسلوب التأويل من الأساليب التي استعان بها الشرّاح بهدف تبيين النص بصورة تجعله آخر الأمر متّفقاً مع القواعد المتّبعة ،فهو صبّ ظواهر اللغة المنافية للقواعد في قوالب هذه القواعد, وأنَّ له هدفين اثنين هما :

١- صحّة القواعد ٢- سلامة النصوص

ويبدو للباحث أنَّ هناك هدفاً ثالثاً يتمثّل في عدّ التأويل النحوي آلية قرائية معرفية، آلية من آليات الفهم والتفهيم، ذلك أنَّ المتأمّل في الكثير من الظواهر اللغوية التي عالجها التأويل النحوي يجدها صارت مفهومة بتلك المعالجة التي أوجدت لها مكاناً للتوصيف، فإذا كانت المناهج اللغوية تهدف إلى توصيف الظواهر اللغوية فإنَّ التأويل إحدى أدوات هذا التوصيف وآلياته ،إذ مكّن النحويين من ردّ المتشابهات إلى بعضها، وتصنيفها، من ذلك مثلاً: المنادى، والإغراء، والتحذير، والمفعول المطلق ، والمفعول به وغيرها من المنصوبات التي حُذف ناصبها، والذي يُقدّر عندهم فعلاً محذوفاً، فهذه المنصوبات حين عالجها النحويون بتأويلاتهم التي توجب تقدير فعل محذوف استطعنا أن نفهمها ونحللها وندرجها ضمن الجمل الفعلية، فهذا فهم لا تنحصر غايته في ردّ النصوص إلى القواعد فحسب، بل هو يساعد المتعلّم على الفهم(٧٢).

الهوامش:

(١) ينظر:مقاييس اللغة: ابن فارس:١٤٨/٤-١٤٩.
(٢) ينظر:البرهان في علوم القرآن:١٤٧/٢.
(٣)ينظر:الكليات: أبو البقاء الكفوي: ١٥/٢.
(٤)لسان العرب:٣٣/١١-٣٤،(أول).
(٥)القاموس المحيط:٩٦٣،(أول).
(٦)لسان العرب: ٣٣/١١،(أول)،وتهذيب اللغة:٣١٤/١٥ ،(آل).
(٧) الإحكام في أصول الأحكام: ابن حزم:٤٢/١.
(٨) البرهان في علوم القرآن: الزركشي:١٥٠/٢.
(٩) الاقتراح في علم أصول النحو:السيوطي:١٥٨.
(١٠)ينظر:الاقتراح في علم أصول النحو:السيوطي:١٥٨.
(١١)ينظر:أصول النحو العربي في نظر النحاة، ورأي ابن مضاء، وضوء علم اللغة الحديث: محمد عيد:١٥٧.
(١٢)المصدر نفسه:١٥٧.
(١٣)ينظر:أصول التفكير النحوي: علي أبو المكارم:٢٢٩ وما بعدها.
(١٤) المصدر نفسه:٢٣٢.
(١٥)أثر التأويل النحوي في فهم النص: غازي مختار طليمات: ٢٤٩ .
(١٦) ينظر: التأويل النحوي في القرآن الكريم: د. عبد الفتاح أحمد الحموز:٢١/١.
(١٧)ينظر: المصدر نفسه:٢٥/١.
(١٨)الفاتحة:٥.
(١٩)الضُّحى:٩-١٠.
(٢٠) ينظر:الخصائص:٢٩٤/١،وشرح الألفية: ابن عقيل:٣٨٩/٢.
(٢١) ينظر: ديوان ذي الرمة:٧٦،وشرح أبيات سيبويه: النحاس:٥٠.
(٢٢) ينظر: كتاب سيبويه:٦٢/٥وشرح أبيات سيبويه:٥٠.
(٢٣)لم أجده منسوباً إلى قائل ،ينظر: شرح الجمل :٦٠٥/٢ ، وخزانة الأدب: ٤ / ٤١٥.
(٢٤)لم أجده منسوباً إلى قائل معين، ينظر :شرح الجمل:٦٠٦/٢،وخزانة الأدب: ٤ / ٤١٣ ، ٤١٨.
(٢٥)لم أقع عليه فيما عدت إليه من مصادر. وقيل :أنشده ابنُ الأعرابي ،ينظر :شرح الجمل:٦٠٦/٢ .

(٢٦)المحتسب: ابن جني:١٤٥/١،وينظر:الحمل على المعنى: علي عبد الله حسين العنبكي:٣٠.
(٢٧)ينظر: الخصائص:٣٦٠/٢.
(٢٨) الشرج: النوع.
(٢٩)الخصائص:٢/ ٤١١.
(٣٠) ديوان جرير:٤٢٦،وشرح أبيات سيبويه:٤٥.
(٣١)لقمان:١٦.
(٣٢)شرح أبيات سيبويه:٤٥.
(٣٣)البيت للأسود بن يعفر النهشلي في ديوانه : ٢٦ ، وخزانة الأدب: ٧ / ٥٧٥ .
(٣٤) شرح الجمل:ابن عصفور: ٢٧٨/١.
(٣٥) المصدر نفسه:٦١٢/٢.
(٣٦) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ: ابن مالك:٥٢٠.
(٣٧) المصدر نفسه:٥٢٠.
(٣٨) أصول التفكير النحوي:٢٨٦.
(٣٩) ينظر:الحمل على المعنى:٥٥.
(٤٠) ينظر: شرح كتاب سيبويه: السيرافي:٣٩٦/١-٣٩٧.
(٤١)البيت لجرير في ديوانه:٢٣٧،والكتاب:١٧٠/١.
(٤٢)البيت لم اقف عليه في ديوانه،ينظر:الكتاب:٩٤/١،وتوجيه اللمع:٣٧٨.
(٤٣) ينظر: شرح كتاب سيبويه: السيرافي:٣٩٦/١-٣٩٧.
(٤٤)المصدر نفسه:٣٩٧/١.
(٤٥)المقتصد في شرح الايضاح:٥٦١/١.
(٤٦)المصدر نفسه:٥٦١/١.
(٤٧)شرح المفصل:٦٦/٦.
(٤٨)ينظر:المقتصد في شرح الايضاح:٦٥٣/١.
(٤٩)ينظر:شرح عمدة الحافظ: ٧٠١، وشرح الكافية الشافية :١٠٢٣/٢.
(٥٠) ينظر: الحمل على المعنى:٨١.
(٥١) ينظر: الخصائص:٣٦٠/٢.
(٥٢) الخصائص:٣٦٠/٢.
(٥٣) دلائل الإعجاز:الجرجاني:١٤٥.
(٥٤)البيت من الرجز ،وهو للعجاج ،ينظر: ديوانه: ٥٩ ، وهو يريد الحمام ، فرخّمها.
(٥٥) ينظر: شرح كتاب سيبويه:السيرافي:٢١١/١.
(٥٦) ينظر:الكتاب:٢٦/١،والمحتسب:٧٨/١،وشرح التسهيل:٤٣١/٣،وتحصيل عين الذهب:٥٨.
(٥٧)ينظر:اللباب:٤٥٧/١،وشرح الكافية الشافية:١٢٧٢/٢،وأمالي ابن الحاجب:٣٠٠/١.
(٥٨)ينظر: شرح الجمل :٤٨٨/١، و شرح الكافية :الرضي :٢٣٠/٢ ، و الإنصاف :٣٧٠/١-٣٧١ .
(٥٩)الروم:٤.
(٦٠)التوبة:١٠٨.
(٦١)البيت للحصين بن الحمام المريّ ، شرح ديوان الحماسة :المرزوقي :١٢٣و٣٨٨.
(٦٢)البيت للقحيف العقيليّ ، شرح ديوان الحماسة :١٤٣ ، والإنصاف :٣٧٠/١-٣٧١.
(٦٣)البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه : ٨٦ ،وخزانة الأدب: ٩ / ٤٣٩.
(٦٤)شرح الجمل: ابن عصفور :٤٨٩/١-٤٩٠.
(٦٥)المصدر نفسه :٤٨٩/١-٤٩٠.
(٦٦)ينظر: أصول التفكير النحوي:٢٦٧.
(٦٧) قائله: المعلوط بن بدل القُريعي،ينظر:الكتاب:٢٢٢/٤،وشرح كتاب سيبويه:٩٩/٥،وشرح المفصل:١٣٠/٨.
(٦٨) ينظر: الجنى الداني:٢١١،ومغني اللبيب:٣٨،وشرح التسهيل:٩٥/٢.
(٦٩) سبقه تخريجه.
(٧٠) ينظر:المفصل:٤٢٣.
(٧١)ينظر: شرح ابن القواس:١١٤١/٢.
(٧٢)ينظر: التأويل النحوي وأثره في عملية الفهم والتبليغ: مبارك تريكي:١٠.

المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم.

-إرتشاف الضرب من لسان العرب : أبو حيَّان محمد بن يوسف الأندلسيّ (ت٦٤٥هـ)، تحقيق وشرح ودراسة : رجب عثمان محمد ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

-أصول النَّحو العربيّ في نظر النَّحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللُّغَة الحديث : محمد عيد، عالم الكتب ، القاهرة ، ط٤ ،١٤١٠هـ- ١٩٨٧م.

-الاقتراح في علم أصول النَّحو :جلال الدين السيوطيّ (ت٩١١هـ) ، تحقيق : أحمد محمد قاسم ، مطبعة السعادة ، القاهرة ، ط١ ، ١٣٩٦هـ-١٩٧٦م.

-الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين: أبو البركات الأنباري(٥٥٧هـ)،تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ،ط١٩٦١،٤م.

-تأويل النَّحويّ في القرآن الكريم : د. عبد الفتاح الحموز، مكتبة الرشد. الرياض، ط١ ،١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.

-التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: أبو حيَّان الأندلسيّ، تحقيق: حسن هنداوي ، دار القلم، دمشق ، ط١ ،١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

-تقويم الفكر النَّحويّ : علي أبو المكارم، دار غريب ،مصر ،٢٠٠٥م.

-الجنى الداني في حروف المعاني : بدر الدين حسن بن قاسم المراديّ المصريّ (ت٧٤٩هـ)، تحقيق : فخر الدين قباوة ، و محمد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط١ ،١٩٩٢م.

-الحمل على المعنى:علي عبد الله حسين العنبكي، جمهورية العراق، ديوان الوقف السني، مركز البحوث والدراسات الإسلامية، ط١، ١٤٣٣هـ-٢٠١٢م.

-خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب : عبد القادر بن عمر البغداديّ (ت١٠٩٣هـ)، تحقيق : عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة ،ط٣ ، ١٩٨٩م.

-الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جنّي الموصليّ (٣٩٢هـ)، تحقيق : محمد علي النجار، دار الكتب المصريَّة ، المكتبة العلميَّة، ١٩٥٢م.

-ديوان العجاج :عبد الله بن رؤبة ، رواية عبد الملك بن قريب الأصمعيّ ، تحقيق : عبد الحفيظ السلطي ، مكتبة الأطلس ، دمشق ، ط١،١٩٩٥م.

-ديوان جرير ، تحقيق : نعمان محمد أمين طه ، دار المعارف ، مصر ، (د.ت) .

-ديوان زهير بن أبي سلمى ، شرح : علي حسن فاعور ، دار الكتب العلميَّة، بيروت ، لبنان، ط١ ، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

-شرح ابيات سيبويه :لأبي جعفر أحمد بن محمد النحاس(٣٣٨هـ) ،تحقيق: زهير غازي زاهد ،عالم الكتب،ط١، ١٩٨٦م.

-شرح التسهيل : محمد بن عبد الله بن مالك الطائيّ الجيانيّ الأندلسيّ (ت٦٧٢هـ)، تحقيق : عبد الرحمن السيّد ، مكتبة الأنجلو المصريَّة ، القاهرة ، ط٢ ،١٩٧٤م.

-شرح الكافية الشافية :جمال الدين محمد بن مالك الطائيّ الأندلسيّ (ت٦٧٢هـ)، تحقيق : عبد المنعم هريدي ، دار المأمون لتراث الإسلاميّ ، مكة المكرمة ، ط١٩٨٢،١م.

-شرح الكافية في النحو : رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذيّ (ت٦٨٦هـ) ،تحقيق : يوسف حسن عمر ، جامعة قاريونس ، ليبيا ، ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م.

-شرح المفصّل : موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش (ت٦٤٣هـ)، عالم الكتب ، بيروت (د.ت).

-شرْح جُمَل الزجَّاجي : علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن عصفور الإشبيليّ (ت٦٦٩هـ)، تحقيق : صاحب أبو جناح ، الجمهوريَّة العراقيَّة ، وزارة الأوقاف ، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، ١٩٨٠م- ١٩٨٢م.

-شرح ديوان الحماسة للمرزوقيّ: أحمد بن محمد بن الحسين المرزوقيّ(ت٤٢١هـ)،تحقيق :أحمد أمين ،وعبد السلام محمد هارون ،لجنة التأليف والترجمة والنشر ،القاهرة ،١٩٦٨م-١٩٧٢م.

-شرح عمدة الحافظ وعدّة اللافظ: جمال الدين محمد بن مالك (٦٧٢هـ) ، تحقيق: رشيد عبد الرحمن العبيديّ ، نشر لجنة إحياء التراث في وزارة الأوقاف في الجمهوريَّة العراقيَّة ، مطبعة العانيّ ، بغداد ، ط١ ،١٣٩٧هـ-١٩٧٧م.

-شرح كتاب سيبويه :أبو سعيد السيرافيّ (٣٦٨هـ)،تحقيق : رمضان عبد التواب وأخرون، الهيأة المصريَّة العامَّة للكتاب ،مركز تحقيق التراث ،القاهرة ،١٩٨٦م.

-قاموس المحيط: مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآباديّ (٨١٧هـ)، المؤسسة العربيَّة للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان ، (د.ت).

- كتاب سيبويه : أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠هـ)، تحقيق وشرح : عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي بالقاهرة، مطبعة المدني بمصر ، ط٣ ، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

-لسان العرب: أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الأفريقيّ المصريّ (ت٧١١ه) ،دار صادر ،بيروت ،لبنان ،الطبعة الأولى ،(د.ت).

-المفصَّل في علم العربيَّة :أبو القاسم الزمخشريّ ،دراسة وتحقيق :فخر الدين قدارة ، دار

عمار للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، ط١ ،٢٠٠٤ م .
-المقتصد في شرح الإيضاح : عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجانيّ(ت٤٧١هـ) ، تحقيق : كاظم بحر المرجان ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام ، دار الرشيد للنشر ، بغداد ،١٩٨٢م.